

الصراع النفطي الخليجي وإتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت



حقل نفطي كويتي

التجارة والاستثمارات البيئية ، والحقيقة على مايبودوان الكويت تتخوف من اجتياح عسكري ، فضلا عن اختلاف وجهات النظر بين البلدين الخليجيين بشأن العلاقات مع إيران المتأسس للدود السعودية في المنطقة، حيث حافظت الكويت على خطوط الحوار مفتوحة مع إيران، بل هنالك توجه كويتي نحو تخفيف التوتر مع إيران.

١٢- فشل مجلس التعاون الخليجي بمشروع التكامل وتكريس الاتحاد الكونفيدرالي ، وفشل مشروع العملة الخليجية الموحدة ، فضلا عن اسقاطات حرب اليمن وحصار قطر الاقتصادي ، وبالنتيجة فان مجلس التعاون الخليجي قد تفكك ورفعت مظلمة عن الكويت .

١٣- ان العمليات العسكرية في الكويت قد سوتقتها فرائد بهدف التخبطية وتيسير الترويج وهي مشروع ميناء مبارك الكبير، اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله ، مشروع اتفاقية الاستثمار لحقول النفط المشتركة ، مشروع الربط السكني ، والاتفاقية مع الصين للاستثمار الاقتصادي لجزر ورية وبوبيان ومناطق شمال الكويت .

وزراء الحكومات الكويتية أنتج سخطا شعبيًا ، وارتفعت الاصوات المطالبة بالعدالة الاجتماعية وحقوق الفرد.

٣- مرور الكويت بازمنة الركود والكساد الاقتصادي المستمر منذ عام ١٩٩٠ وفقدانها لموقعها المنفرد في الاقليم كمنطقة حرة تعيد التصدير للعراق والسعودية وإيران ، فضلا عن بزوغ موانئ منافسة في الإمارات العربية المتحدة وفي المملكة العربية السعودية ، كل ذلك أدى الى ارتفاع نسبة البطالة التي تضرب اطفالها في اوساط الشباب الكويتي .

٤- انخفاض انتاجية (حقل برقان) كثيرا ما دفع الشركة المشغلة للحقل الى الاستعانة بتقنية الضخ والحقن منذ سنوات بعيدة ، وهذا رفع الكلفة الانتاجية للبرميل وفي وقت تعانى فيه الاسواق العالمية من وفرة المعروض والذي أدى بدوره الى انخفاض الاسعار. فخلال الأعوام الـ الماضية تقلصت إيرادات الكويت بنحو ٥٠٪ لتتخفف من ١٠٤ مليارات دولار في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٥٢ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ وقد قابل هذا التراجع الكبير في الإيرادات ارتفاع المصروفات بنسبة ٢٪.

كما أن وزير المالية الكويتي الدكتور ناف الجحرف اعلن في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٩ إن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ تتوقع عجزا بنحو ٢٥,٣ مليار دولار، وتتوزع الإيرادات ، بواقع (٤٧,٧ مليار دولار) الإيرادات نفطة ، و(٦,١ مليار دولار) إيرادات غير نفطة. ويذكر ان دراسة حكومية كويتية كشفت في ١٠ تموز ٢٠١٩ أن موجودات صندوق الاحتياطي العام تراحت 50% عن مستوياتها البالغة ١٤٠ مليار دولار بمنتصف عام ٢٠١٥ لتصل إلى نحو ٧٠ مليار دولار بنهاية شهر حزيران ٢٠١٩. أي ان الاحتياطي العام سيستنزف خلال ٤ أعوام فقط اذا استمر تسجيل الموازنة عجزا ماليا ، وعدم قدرة الحكومة الكويتية على تنويع مصادر دخلها والتخلي إلى حد كبير عن اعتمادها على أسعار النفط كمصدر وحيد لإيراداتها، خاصة في ظل تذبذب الأسعار نتيجة التغيرات السياسية في المنطقة والصراع المتصاعد بين الولايات المتحدة وإيران، وتمتلك الكويت صندوقا آخر ، هو الصندوق السبادي الكويتي الذي تدبره الهيئة العامة للاستثمار (أما يعرف بصندوق احتياطي الأجيال القادمة، باصول تبلغ نحو ٢٥٢ مليار دولار، وهورابع اكبر صندوق سيادي في العالم (بحسب بيانات معهد صناديق الثروة السيادية).

٥- تدعي الكويت ان حجم الاحتياطي النفطي الكويتي هو ١٠٠ مليار برميل (وهو ما يعادل حوالي ١٪ من الاحتياطي النفطي العالمي) ، الا ان الخبر الكويتي المتخصص في تحرير وتسمييق النفط عبد الحميد العوضي قال (في تصريح له في صحيفة الوطن الكويتية بتاريخ ٢٧ / ١٠ / ٢٠١٣) ان البيانات الصادرة عن وكالة التصنيف (موديز) والتي تتعلق بالاحتياطي النفطي الكويتي والتي اعطت عمرا اطول للنفط الكويتي (قرابة ٩٢ عاما) هي ارقام لا تستقيم مع الواقع ومبالغ فيها. ومن الجدير بالذكر انه بمقارنة التقديرات الحكومية الكويتية المتفائلة مع التقارير الحالية نجد هناك تناقضا كبيرا، فقد نشرت مجلة: (Petroleum Intelligence Weekly) المتخصصة في مجال الدراسات النفطية في العشرين من كانون الثاني سنة ٢٠٠٦ تقريرا أوردت فيه ان الاحتياطي النفطي للكويت هو في الحقيقة نصف المعلن رسميا من قبل الحكومة الكويتية، وتقول المجلة في تقريرها أنها حصلت على وثائق وبيانات من داخل شركة نفط الكويت تثبت ان الاحتياطي النفطي المؤكد وغير المؤكد هو حوالي ٤/٨ مليار برميل فقط ، أي حوالي نصف ما هو معلن رسمياً. كما أشارت المجلة الى ان هذا الاحتياطي ، فيه ٢٤ مليار برميل فقط هي مؤكدة بالكامل، وإن ٤٥ مليار برميل من هذه المؤكدة موجودة في أكبر حقل في الكويت وهو حقل برقان، وهذا الاحتياطي العام قد ناقض نتيجة الانتاج اليومي وعدم وجود استكشافات جديدة منذ تاريخ نشر الدراسة الى يومنا هذا (مرت 13 عاما) .

علما ان الكويت والسعودية يتالغان في حجم الاحتياطي النفطي ، ان يؤكد الدكتور ممدوح سلامة (شغل منصب مستشار البنك الدولي لشؤون النفط والطاقة، وهو خبير دولي في أسعار النفط والسياسات النفطية) ان احتياطي النفط السعودي ٥٥٥ مليار برميل وليس ٢٧٧ مليار كما أعلن السعودي ، وان آخر برميلى نفط ينتجان في العالم سيكون برميل من العراق والاخر من فنزويلا. وهذا ما يفسر ضغط السعودية على دول الجوار من أجل بسط نفوذها على الكامن النفطية في المنطقة من خلال الضغط وفرض سياسة الامر الواقع.

٦- استمرار الضغط الاقتصادي للرئيس الاميركي دونالد ترامب على الكويت . ففي ٢٧ تموز ٢٠١٩ طالب الرئيس الاميركي منظمة التجارة العالمية بتغيير سعر مجموعة دول من أعضاء المنظمة تصف نفسها بالنامية رغم انها غنية (على حد تعبيره) ، من بينها الامارات وقطر والكويت، وهذا بانحاز إجراءات أحادية الجانب تجاهها حال عدم حدوث ذلك . واوضح الرئيس ترامب ان هذا الإحسان يجب ان يهدف إلى منح الدول النامية (المعلمة من طرف واحد) من حصة (فوائد تجارية غير عادلة) تحصل عليها بسبب قواعد المنظمة . واكد انه سيتخذ اجراء منعها من حصد (فوائد غير عادلة) . وتوعد بان بلاده، وفي حال عدم تحقيق منظمة التجارة العالمية (تقديما جوهريا) في اجراء اصلاح الخاص بهذا المجال في غضون ٩٠ يوما، فان بلاده ستوقف تعاملها مع تلك الدول المذكورة باعتبارها نامية، موضحا ان الولايات المتحدة لن تدعم أبدا من هذه البلدان في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية -٧- الصراع مع المملكة العربية السعودية بسبب الكامن النفطية في المنطقة المتنازعة التي توقف الإنتاج النفطي من حقل تلك المنطقة . ففي مطلع تشرين الأول ٢٠١٨ قام وزير النفط السعودي محمد بن سلمان بزيارة رسمية قصيرة للكويت وناقش الطرفان موضوع الخلاف النفطية المشتركة بين البلدين. وقد اثيرت اثناء من فضاء الزيارة والتي كان من المفترض ان تنتهي الخلاف الطويل بين البلدين بشأن حقول النفط المشتركة في المنطقة المحايدة (المتنازعة) في مدينتي الوفرة والخفجي (حقل الخفجي البحري، وحقل الوفرة البري) . علما ان نفط المنطقة المتنازعة بين الكويت والسعودية يمثل أهمية كبرى للكويت مقارنة بالسعودية ، إذ تصل حصة الكويت من نفط المنطقة إلى ٨,٨٪ من إنتاجها الكلي، ويعطي نحو ٢٣,٧٪ من عجز الموازنة العامة، في حين لا تعادل حصة السعودية سوى ٢,٥٪ من إنتاجها الكلي، وهو ما يشكل ٨,١٪ من عجز الموازنة العامة.

٨- يجب الأخذ بنظر الاعتبار تصريح للرئيس الاميركي ترامب : (احب ان اذكر الكويت ، الكويت ليس لديها شيء آخر غير المال ، تمت مهاجمتها من قبل العراق واحتلتها اغنيائها العرب انتقلوا الى لندن ومن فمة نحن حاربنا وخسرنا ارواحا ومليارات الدولارات واعنا لهم الكويت مقابل لا شيء، كان علينا القول اعطونا ٥٠٪ من كل شيء لـ ٥٠ سنة القادمة اولاد) .

٩- ردت الكويت بالاتفاق الاقتصادي الاستراتيجي مع الصين الذي جعل جزر الكويت المتاخمة للعراق ومنطقة شمال الكويت محمية صينية ، تهدد المصالح الاستراتيجية الاميركية في المنطقة. كما طرح مشروع في مجلس الأمة الكويتي لتعديل الدستور كي يسمح بتجنيس غير المسلمين .

١٠- ازعاج المملكة العربية السعودية من الدور الكويتي في الأزمة الخليجية مع قطر ، فقد سعت الكويت إلى البقاء على الحيد وسعت للتوسط في الخلاف، لكن السعودية لا ترى في هذا الدور مكسبا لها بل قد يكون مضرا بمصالحها، وتربط تلك التحركات بسعي الكويت إلى تقوية علاقاتها مع دولة.

١١- وفي تحرك ربما يعزز الخلاف السياسي مع المملكة العربية السعودية ، وقعت الكويت مؤخرا على خطة تعاون اقتصادي ودفاعي مع تركيا وصف بأنه يهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية فيما يخص

اثار مقترح توقيع اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة بين جمهورية العراق ودولة الكويت جدلا واسعاً في اوساط الاقتصادية والسياسية ، وعليه اجد انه من المسؤولية الاخلاقية والوطنية تسليط الضوء على حثييات الصراع النفطي الخليجي والاقليمي ، والذي يعد السبب الرئيس الذي دفع بالكويت لإقتراح هذه الاتفاقية ، ومن الضروري ان نطلع الرأي العام والحكومة على حقائق الامور وجذورها التاريخية من اجل ان لا يفرط العراق في حقوقه الوطنية ، ومن اجل بلورة ستراتيجية للدفاع عن مصالح العراق الاقتصادية في مجاله الحيوي والاقليمي .

فارس آل سلمان

رئيس الهيئة الادارية للمنتدى بغداد الاقتصادي

جذور الصراع

لايد من الإشارة هنا لاتفاقية (العقير ٢ / ١٢ / ١٩٢٢) التي عقدت بين شيخ الكويت (مطلع جون مور الوكيل السياسي البريطاني في الكويت) وعبد العزيز آل سعود (سلطان نجد لاحقا أصبحت المملكة العربية السعودية) . وكان مهندس الاتفاقية السير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق ، والذي لعب دور الوسيط في تلك الاجتماعات ، وتم بموجب الاتفاقية ترسيم الحدود الشمالية لسلطنة نجد مع مملكة العراق والكويت. وتعتبر الاتفاقية ملحقاً لاتفاقية المحمرة. وقد فرضها الاحتلال البريطاني على الحكومة العراقية الوليدة آنذاك مستغلا ضعف موقف الملك فيصل الاول كونه ليس عراقياً ، إذ هدده الإنكليز بخلعه ان لم يرضخ لرغباتهم لاسيما وان جميع هذه الاراضي التي تحدثت عنها الاتفاقية كانت خاضعة لولاية البصرة في العهد العثماني وصولا الى ١٢ ميلاً شمال الرياض (أي انها اراض عراقية للغاية احتلال بريطانيا للعراق) وهذا ما طالب به العراق في حينها. إذ استقطع الإنكليز هذه الاراضي من (ولاية البصرة) ، وارض اخرى من ولاية الموصل (بموجب معاهدة لوزان عام ١٩٢٣) عقوبة للعراقيين على مشاركتهم في معركة حصار الكوت والشاهينامه لثورة العشرين. إذ اقتنع الإنكليز انه لا يمكن ضمان ولاء العراقيين ، والمجازفة بوضع كل مكامن النفط في المنطقة تحت سيطرتهم .

وبعد هذه الاتفاقية تركت منطقتان متنازعتا عليهما ، الاولى بين



حقل نفطي عراقي

الشعب العراقي واستعباده. ويبدو ان هناك البعض في القيادة الكويتية لم يتسوع الدروس المستنبطة من احداث عام ١٩٩٠ في تعاملهم الحالي مع بغداد التي دفع ثمنها الاجراء من الشعبين. ويذكر ان الشيخ سعد الصباح رحمه الله عندما كان وليا للعهد قد اعلن بجرأة بأنه يتحمل مسؤولية ما حصل ، ولاحقا رفض بشجاعة الترسيم القسري للحدود ، وقال ان منحنا اراضي عراقية يخلق مشاكل مستقبلية مع العراق ، لكنه تعرض الى ضغوط من قوى دولية كانت ترغب في اضعاف واذلال النظام العراقي في حينها . ما اضطره لقبول الترسيم الجديد على مضض . ان الشعب العراقي هومن دفع التعويضات للكويت ، وهومن عانى ١٣ عاما تحت الحصار وليس القيادة العراقية السابقة . لذا فان الامور مرشحة للتطور باتجاهات عدة ، في ظل تنامي روح الانتقام لدى البعض في القيادة الكويتية . ونرى ان على هذا البعض ان يراعي في علاقات الكويت مع العراق الاحترام المتبادل، وتجنب الاستفزاز الذي يحصل الآن من تصرفات تفقد للحصافة والحكمة ، كبناء ميناء مبارك الذي يهدف الى خلق موائى العراق ، والتجاوز على حقوله النفطية وحدوده والاستحواذ على مياحه وقنواته الملاحية ، فضلا عن محاولات تكبيله باتفاقيات اقتصادية غير منصفة، انا نهييب بالسياسة الكويتيين ان يتراجحو عن السقف العالي بالمطوح ، والتخلي عن استفزاز الاخ الكبير ، فضلا عن تداول المواضيع المشتركة بشكل واقعي يراعي العدالة مع الانتقاء لتحقيق المصلحة الوطنية لجميع الاطراف ، وسحب فتيل الازمات ، والحد من تدخل القوى العالمية في الاقليم بهدف تحقيق السلام الشامل والعدل في المنطقة.

لذا ولديمومة السلام وللحفاظ على حقوق الشعبين العراقي والكويتي ، اللذين تربطهما روابط اجتماعية وعشائرية ودينية اقوى من اي حدود سياسية ، نرى ان تعمل حكومتا البلدين فعلا نحوالتكامل الاقتصادي بما يضمن حقوق الشعبين وانمتها المشترك ، لا بمحاولات ابرام اتفاقيات غير متوازنة يغيب فيها حق العراق ، ان المناخ السياسي اليوم في ضوء الصراع الدولي والاقليمي يصب في مصلحة العراق فيما لواسسن سياسيوه استثمار الفرص من خلال توظيف المصالح الاقتصادية ، فالكويت اليوم مهددة اقتصاديا وامنيا وعسكريا ككيان ، ليس من العراق وانما من قوى دولية واقليمية اخرى.

لقد نحتت القوى الكبرى بخنق العراق وابعاده عن البحر العميق فضلا عن تدميرها اقتصاديا ، الامر الذي يجعله بحاجة للكويت ظلما هي بحاجة له امنيا وعسكريا واقتصاديا . ومن السلمات فان اي مشروع شرارة لن يحيا طويلا مالم يكن متوازنا وعادلا . لذا فالواجب على الطرفين الذهاب نحومشروع التكامل الاقتصادي الحقيقي . اولولوج الى مرحلة متقدمة اكثر من مشروع التكامل الاقتصادي ، وهوانا تقترح الحكومة العراقية على الحكومة الكويتية مشروعا بديلا عن حزمة الاتفاقيات المقترحة والمجحفة للعراق ، وهومشروع الاتحاد الكونفيدرالي اسوة باتحاد الاراضي المنخفضة (هولندا وبلجيكا) ، واسوة بالسوق الاوروبية المشتركة . ولكنون طموحين اكثر ... اسوة بالاتحاد الاوروبي . وتكون نواته الاتحاد الكونفيدرالي العراقي الكويتي بما يضمن سيادة الكويت وحمانياتها بالدخ العراقي من القوى الدولية والاقليمية الطامعة في المنطقة. فضلا عن فتح الاراضي العراقية للكويت للوصول الى اوروبا وشرق المتوسط. وبذات الوقت فان الاتحاد الكونفيدرالي سيطمنن الكويت للابد من ان العراق لن يسعى لضعضها عنوة ، وسيؤمنن للكويت على الصعيد العسكري والامني مظلة اقل تكلفه من ستراتيجيا لن يفكر في اجتياح اوضم الكويت من دول المنطقة الاقوى الكبرى . وبذات الوقت على العراق تطوير رؤية ستراتيجية اقتصادية ، سياسية ، عسكرية ، وثقافية من خلال التعامل مع الهواجس والمخاوف الكويتية بواقعية وتطوير العلاقة معها وفقا للمعايير والاعراف الدولية واعطائها الضمانات بصياغة استقلالها وسلطتها علما ان الكويت لا تمتلك الخبرات المتوفرة للعراق ، فالعراق يمتلك خيارات متعددة منها الانضمام للحائلف الاميركي السعودي ، اوللحائلف الروسي الابرائي الكويتي اوللحائلف البريطاني الكويتي الابرائي ، وهذا الأخير له وزير الدفاع الكويتي الشيخ ناصر صباح الاحمد اثناء استقباله لرئيس مجلس النواب العراقي مؤخرا ، لا سيما وان بريطانيا لانزال متمسكة بالمحافظة على الاتفاق النووي ، ولم تعتبر إيران عدوا لغاية الساعة ، وموضوع حجب ناقلتي النفط تم تجاوزه بنسوية عبر وسطاء . ان ان خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي سيحررها من القيود الاوروبية ، وهي تطمح في ان تعوض ما خسرت من نفوذ وقوة ، خصوصا وان عقد مجلس التعاون الخليجي قد تحفظات عمان على معظم القرارات ، فضلا عن اصرار الكويت على استقلاليتها قارها ومحاولاتها لتشكيل قطبية خاصة بها. وهذا يعني ان هناك حاجة لمنظومة امنية واقتصادية اقليمية جديدة في المنطقة ، يمكن ان تكون بقيادة العراق لانه يمتلك القوة الكامنة ، وتكون هذه المنظومة اشبه بمنظومة الامن الاوروبية. فهل يعني المفاوضات العراقية ذلك ؟ وهل سيوظف ادواته من اجل تحقيق مكاسب لوطنه ، ام سيضيع الفرصة كما ضاعت فرص كثيرة قبلها وكخلاصة علينا حماية الكويت وبقية دول المنطقة من شر الحروب التي لن تجلب الا الماسي لشعبوها وتهدر ثروتها لصالح الشركات المنتجة للسلاح . ومن الله التوفيق.

يجب ان ننظر الى الاستراتيجية الكويتية كحزمة واحدة ، رغم ان الكوفة قد سوتقتها فرائد بهدف التخبطية وتيسير الترويج وهي مشروع ميناء مبارك الكبير، اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله ، مشروع اتفاقية الاستثمار لحقول النفط المشتركة ، مشروع الربط السكني ، والاتفاقية مع الصين للاستثمار الاقتصادي لجزر ورية وبوبيان ومناطق شمال الكويت .

ان الاتفاق الاقتصادي السراتيجي مع الصين سيحل من جزر الكويت المتاخمة للعراق ومنطقة شمال الكويت مستعمرة اقتصادية صينية متقدمة بامكانها تصنيع بضائع صينية يمكن ان تعد منتجا وطنيا كويتيا (وممكن ان تحصل جنسيات وصفات اخرى حسب الحاجة) بغية تصديرها الى العراق بشكل اساسي ودول الجوار والقليم شرق البحر الابيض المتوسط، ولاحقا اوروبا ، فضلا عن استغلال الطرق البرية العراقية وخطوط السكك الحديدية للوصول الى تركيا وموائى شرق المتوسط ومنهما الى السوق الاوروبية.

وهنا يجب الإشارة الى ان اغلب بنود مسودة الاتفاقية المقترحة فضفاضة وقابلة للتاويل ، واحيانا غير محددة وتركت نهاياتها سائبة فسا ورد في الفقرة ثانيا من المادة ١، والماد ٧٥٣ هوتدمير المنتج الوطني العراقي . اما المادة (١٤) عبور الشاحنات: باعتقادنا ان هذه المادة هي الغاية والهدف الكامن من هذه الاتفاقية بغية تفعيل عمل (ميناء مبارك) ، بعد ان نحتت اتفاقية خور عبد الله التي وصفها مجلس النواب العراقي (بالمللة) مينائا ام قصر وخور الزبير . المادة (١٥) وفقراتها ١، ٩، ٧، ١ ايضا لا تصف في مصلحة العراق . المادة (١٦):

هدف هذه المادة ان يكون العراق سوقا للكويت ، لذا فان هذا النص يسلب العراق حق رد العوان الاقتصادي اوجق الرد بالمثل ، وهنا نود الذهاب ابعد من ذلك في تحليل خطورة هذا النص وهوسلب الولاية القانونية من الحكومة العراقية على الاراضي العراقية ، بمعنى آخر هوسلب السيادة وليس انتقاصها . المادة (١٧): هذه المادة لاتصّب بمصلحة العراق ايضا .

السؤال هو: ما المتوقع للعراق ان يجنيه من انشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين بموجب اتفاقية سيادية تصنها فضفاضا وعام وقابل للتاويل وفي احبان كثيرة مححف للعراق ؟ وهل العراق يجبر بالتقويل باتفاقية غير متوازنة تفرط بالحقوق الوطنية العراقية ؟ لماذا لا نحل الامور العالقة مع الكويت بحزمة واحدة تصف البلدين، ابتداء من موضوع الديون وصولا الى التكامل الاقتصادي، مع تنذمة المفاوضات العراقية الى ان يأتد في اعتباره موقع العراق الجغرافي وقوته الديموغرافية ، ومصارد ثرواته ، وقوته العسكرية . وان يكون التفاوض وفقا لوزن كل بلد .

التوصيات والمقترحات :

من خلال ما ورد في بنود الاتفاقية المقترحة يبدو ان الكويت تستعد لعصر ما بعد النفط وهي مرحلة لن تكون سهلة عليها وربما ستكون مأساوية للكويت ما لم تستعد لها بشكل شامل وديق . لذلك وضعت الكويت ستراتيجيتها على ضعف العراق في هذه المرحلة. ويذكر ان حزمة الاتفاقيات التي تقترحها الكويت ، قد عززتها بحملة ترويج وتوسيق شديد الساسة الكويتيين منها : ان الثقة بين الشعبين الشقيقين تتدهر علاقات البلدين نحوعلاقة تكاملية في كل المجالات. لكن عند اسقاط هذا الكلام على تصوص الاتفاقيات المقترحة نجد انها خلاف ذلك ومحجفة للعراق. ونود ان نوضح لاشقاء الكويتيين ان الخيار العادل للشعبين الشقيقين العراقي والكويتي اللذين فرقتهم السياسة والاطماع الاجنبية واوغلت في دمائهما ، هوانهما من يجب ان يقررا مصيرهما المشترك من خلال عدم السماح مرة اخرى للسياسيين بالمغامرة بمصيرهما. فلا يمكن للكويت ان تستمر اكثر في ضوء الصراع الاقليمي والدولي في المنطقة . في ١٩٩٠ وما تبعه كان نهاية حتمية قد تم تلجيحها مؤقفا ، ودفع شعابا من مآثمها البرئة ثمن مغامرات السياسيين في البلدين . ولن يرضى الشعب العراقي بتكرار سيناريو عام ١٩٩٠ مرة ثانية سواء من العراق اوغير العراق ، وبأي شكل من الاشكال بلا شك نحن نحترم جهود ساسة الكويت للدفاع عن بلدهم وسعيهم لديمومة بقائه ، لكن ليس على حساب



عبد العزيز ال سعود



السير بيرسي كوكس